SIATS Journals

The Journal of Sharia Fundamentals for Specialized Researches

(JSFSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk

مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية

المجلد3 ، العدد3 ،تموز، يوليو 2017م.

e ISSN 2289-9073

دراسة تحليلية لمفهوم السياسة الشرعية وعلاقته بالتحول الديمقراطي

أ. الياس أبو بكر الباروني

د. لقمان طيب محمود

د. بحر الدين جيء فا

أكاديمية الدراسات الإسلامية – جامعة ملايا

elyas4010@yahoo.com

1438هـ – 2017م

ARTICLE INFO

Article history:
Received 9/4/2017
Received in revised form 22/4/2017
Accepted 25/5/2017
Available online 15/7/2017

Keywords:
Insert keywords for your paper

ABSTRACT

Islamic government(Siasah Syar'iyyah), a discipline in the Islamic Heritage, is a tool in the hands of the leadership to rule the nation and achieve religious and worldly benefits. It also enables them to observe the current changes and developments the nation encounters in order to apply the rulings of a text on these changes and developments properly without ignoring or canceling these rulings. Islamic government (Siasah Syar'iyyah)keeps pace with the developments affecting people's behavior and situations, taking care of the new changes in the lives of individuals and nations while adhering to the rulings of Sharia and its purposes. Based on that, the research problem is posed in the form of the following main question: what is the relation between the Islamic government (Siasah Syar'iyyah) and democratic transition? The current study is of high importance since it is an exploratory study in nature, seeking to monitor the phenomenon and identify its parameters related to the democratic transition function in light of Islamic politics and its tools. It also aims to reveal the concept of Islamic politics and its relation with the democratic transition according to the comprehension of Islamic government (Siasah Syar'iyyah)in the Islamic thought, and underscore the major bases and sources of Islamic government(Siasah Syar'iyyah) . The researcher follows the analytical and descriptive approach which studies the concept of Islamic government(Siasah Syar'iyyah) and its relation to democratic transition. The study discloses the results which demonstrate that Islamic government(Siasah Syar'iyyah) is based on a number of essential bases and sources.

Keywords: Concept - politics, Syar'iyyah (Siasah Syar'iyyah) - relation - democratic transition.

الملخص

تعد السياسة الشرعية أحد العلوم في التراث الإسلامي، وهي أداة بيد ولاة الأمر في الدولة لقيادة الأمة وتحقيق مصالحها الدينية والدنيويّة، وتخولهم ملاحظة المتغيرات والمستجدات الحادثة في الأمة، وتطبيق النص عليها بطريقة مناسبة دون إلغاء النص أو تجاهله، والسياسة الشرعية تواكب التطورات الداخلة على تصرفات الناس وأوضاعهم وتراعي المستجدات الداخلة على حياة الأفراد والأمم في ظل المحافظة على أحكام الشريعة وتحقيق مقاصدها، وترتيبا على ما سبق طرح المشكلة البحثية على هيئة التساؤل التالي: وترتيبا على ما سبق طرح المشكلة البحثية علىى تساؤل رئيس المتمثل في:ما هي العلاقة بين مفهوم السياسة الشرعية والتحول الديمقراطي؟ حيث تبرز أهمية الدراسة في أنها دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها وهى المتعلقة بدور ووظيفة التحول الديمقراطي في ضوء السياسة الشرعية وأدواتها ، وتهدف إلي التعرف على مفهوم السياسة الشرعية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي من خلال الوقوف على فهم السياسة الشرعية في الفكر الإسلامي ، وتوضيح وبيان أهم أسس ومصادر السياسة الشرعية، ومتبعا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس مفهوم السياسة الشرعية وعلاقته بالتحول الديمقراطي، ووصولا إلي أهم النتائج التي بينت بأن السياسة الشرعية في الإسلام تقوم على عدة أسس ومصادر هامة.

الكلمات الدالة:

1 العلاقة
2 مفهوم
3 السياسة
4 الشرعية
5 التحول الديمقراطي

مقدمة

لقد اعتنى بعض العلماء المعاصرين بدراسة السياسة الشرعية، ومعالجتها للمسائل المستجدة في حياة الناس حسب التطور الحضاري في العصر الحديث، فكان هذا البحث ضمن هذه الدراسات الشرعية[1]، حيث تطرق البحث إلي مفهوم السياسة الشرعية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي ، وتناول السياسة الشرعية في الفكر الإسلامي ومنتهيا بأسس ومصادر السياسة الشرعية ، ، وترتيبا على ما سبق طرح المشكلة البحثية على تساؤل رئيس المتمثل في:ما هي العلاقة بين مفهوم السياسة الشرعية والتحول الديمقراطي؟ حيث تبرز أهمية الدراسة في أنها دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها وهى المتعلقة بدور ووظيفة التحول الديمقراطي في ضوء السياسة الشرعية وأدواتها ، وتهدف الدراسة إلي التعرف على مفهوم السياسة الشرعية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي ، الوقوف على فهم السياسة الشرعية في الفكر الإسلامي ، و توضيح أسس السياسة الشرعية ، وبيان أهم مصادر السياسة الشرعية ، ومتبعا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس مفهوم السياسة الشرعية وعلاقته بالتحول الديمقراطي، ووصولا إلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة المتمثلة في أن السياسة الشرعية تعد أحد العلوم في الفكر الإسلامي، وهي أداة بيد ولاة الأمر في الدولة ، لقيادة الأمة وتحقيق مصالحها الدينية والدنيويّة على السواء، و لقد اعتنى بعض العلماء المعاصرين بدراسة السياسة الشرعية ، ومعالجتها للمسائل المستجدة في حياة الناس حسب التطور الحضاري مواكبة للعصر الحديث ، وكذلك أن السياسة الشرعية تواكب التطورات الداخلة على تصرفات الناس وأوضاعهم وتراعي المستجدات الداخلة على حياة الأفراد والأمم في ظل المحافظة على أحكام الشريعة وتحقيق مقاصدها ، وكذلك بإعتناء الفقهاء بهذا الفن فصنفوا فيه مصنفات كثيرة ومفيدة في سياسة الدين والدنيا، والفرد والمجتمع وسياسة الدولة في إدارتها للبلاد والعباد داخلياً ، وبناء علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى.

[1] د. زهد ، عصام العبد ، **أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، فلسطين**، جامعة الاقصى، 2014، ص.3

مشكلة الدراسة

تعتبر السياسة الشرعية أحد العلوم في الدراسات الإسلامية ، التي تعمل وتسعي إلي مواكبة التطورات الداخلة على تصرفات الناس وأوضاعهم ، وتراعي المستجدات الداخلة على حياة الأفراد والأمم في ظل المحافظة على أحكام الشريعة وتحقيق مقاصدها ، وترتيبا على ما سبق طرح المشكلة البحثية على هيئة التساؤل التالي:

ما هى العلاقة بين مفهوم السياسة الشرعية والتحول الديمقراطي؟

أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية على النحو التالى :

1- السعى نحو إثراء الدراسات النظرية الخاصة بموضوع السياسة الشرعية والتحول الديمقراطي في العملية السياسية ، ودورها على النطاقين الدولى والإقليمى ومصادرها وكيفية تفعيلها ، ومحاولة سد بعض النقص فى المكتبة العربية فى هذا الموضوع.

2- هذه الدراسة تعتبر دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها ، وهى المتعلقة بدور ووظيفة التحول الديمقراطي في ضوء السياسة الشرعية وأدواتها .

أهداف الدراسة

1- التعرف على مفهوم السياسة الشرعية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي .

2- الوقوف على فهم السياسة الشرعية في الفكر الإسلامي .

3- توضيح أسس السياسة الشرعية .

4- بيان أهم مصادر السياسة الشرعية

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس فهم مفهوم وأسس ومصادر السياسة الشرعية في الفكر الإسلامي وعلاقته بالتحول الديمقراطي .

تقسيم الدراسة

يمكن تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الشرعية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي

المبحث الثاني: السياسة الشرعية في الفكر الإسلامي

المبحث الثالث: أسس السياسة الشرعية

المبحث الرابع: مصادر السياسة الشرعية

النتائج والتوصيات .

المبحث الأول

مفهوم السياسة الشرعية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي

السياسة مأخوذة من الفعل ساس، وساس الناس أي تولى رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور أي دبرها وقام بإصلاحها فهو سائس والجمع ساسة، وسست الرعية سياسة حسنة أي أمرتها ونهيتها بما يحقق المصلحة لها [2].

لقد عرّفها المفكرون بتعريفات متباينة كل حسب ما يعتقد ويفكر، فمنهم من يرى بأنها احتراف الحكم والسلطان، أي ممارسة السلطة على الناس في المجتمع، ومن المفكرين يُعرِّف السياسة بأنها إجراءات لتحقيق القيم الدينية والاقتصادية والثقافية في سلوك الناس، وعلاقاتهم ونظام حياتهم، ومنهم من يرى أنها: نظريات لتنظيم المجتمع وعلاقات البشر [3].

أما الشريعة لغةً: فهي مأخوذة من الفعل شرع والمصدر شرعاً ومشروعاً وتعني تناول الماء بفيه ، ويقال شرعت الدواب في الماء أي دخلت لتشرب والشريعة والشراع المواضع التي ينحدر منها الماء [4] واشتق من ذلك الشرعة في الدين أي الشريعة التي تتضمن الأحكام الدينية قال تعالى: **[لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا] {المائدة:48}** .

---

[2] ابن منظور, لسان العرب ، (109,108/6) ، والمعجم الوسيط، (462/1)، وأيضاً القاموس المحيط للفيروزأبادي، ج2,، فصل السين, ص222.

[3] سمارة ، إحسان عبد المنعم عبد الهادي ، **النظام السياسي في الإسلام "نظام الخلافة الراشدة"** ، ط1 ، المجلد 1 ، عمان : الأردن ، منشورات دار يافا العلمية للنشر والتوزيع والطباعة ، 2000 ، ص13 .

[4] ابن منظور ، **لسان العرب** ، المجلد العاشر ، دار النوادر (175/8-179).

نخلص من هذه الأقوال في تعريف الشريعة لغة إلى أن المراد بها مورد الماء والمراد بها اصطلاحاً هو ما شرعه الله لعباده كالصيام والصلاة والحج والزكاة وسائر الأحكام الشرعية [5].

عرفها صاحب كتاب السياسة الشرعية: "فالشريعة هي مجموعة الأحكام التي شرعها الله لعباده، وأبلغها الرسول ρ سواء تعلقت بالعقيدة أو الأخلاق أو الأحكام العملية" [6].

نستطيع القول أن كلمة الشرع في الاصطلاح هي الطريق الواضح البين الذي أنزله الله للناس جميعاً من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة [7].

من ثم فإن السياسة الشرعية في الإسلام تعني ضبط حركة الفرد وتوجيه السلوك البشري في المجتمع من الراعي والرعية بالأحكام الشرعية. ويمكن أن يقال هي: "تدبير شئون الأمة ، وتنظيم مرافقها بما يتفق وروح الشريعة وأصولها الكلية، ولو لم يرد فيها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية الواردة في الكتاب والسنة النبوية"[8].

عرفها صاحب كتاب المدخل إلي السياسة الشرعية بأنها: "تدبير شئون الدولة الإسلامية التي لم يرد فيها نص أو التي من شأنها أن تتغير وتتبدل بما فيه مصلحة الأمة ، ويتفق مع روح الشريعة وأصولها العامة" [9]. ويقال كذلك: هي قيادة الناس إلى مصالحهم الدينية والدنيوية بأحكام الشريعة الإسلامية مع جلب المصالح ودفع المفاسد وفق مراعاة المقاصد التي جاء الإسلام للحفاظ عليها وحمايتها وتتمثل في الكليات الخمس: الدين, النفس, العقل، العرض والمال[10] .

---

[5] الرفاعي ، جميلة عبد القادر شعبان ، **السياسة الشرعية عند الإمام ابن قيم الجوزية** ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية ، 1999 ، ص45 .

[6] أحمد ، فؤاد عبد المنعم ، السياسة الشرعية ودورها في تطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب ،**الندوة العلمية تطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب** ، الرياض : السعودية ، 30 -31 / 5 / 2006 .

[7] د. زهد ، عصام العبد ، أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، مرجع سابق،ص.4

[8] تاج عبد الرحمن، **السياسة الشرعية والفقه الإسلامي** ، الجزء الأول ، 1995

[9] عطوة ، عبد العال أحمد ، **المدخل إلي السياسة الشرعية** ، ط1 ، المجلد 1 ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1993 ، ص15 .

[10] زهد ، عصام العبد ، أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق**، ص5

من خلال ما تقدم من التعريفات ، فهي تعني بالإجمال تعهد الأمر الذي يواجه الأمة بما يصلحه ويحقق الفائدة [11] ، وبمراعاة هذه التعاريف يمكن أن نخلص إلى تعريف السياسة الشرعية بأنها: رعاية مصالح الأمة ، بما لا يتعارض مع النصوص الصريحة والقطعية ، ضمن الفهم الواضح للمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية ، مع توسيع النظر في أمور المباحات، وتقديم المصلحة التي تنعكس إيجاباً وبالخير على الدين والنفس على المصلحة التي تنعكس على الدين وحسب[12].

"وعليه فإن كل حكم أو نظام يتعلق بشئون الدولة يحقق المصلحة ويتفق مع أحكام الشريعة وقواعدها الأصولية ومقاصدها ، هو من السياسة الشرعية ، وكل ما لم يحقق مصلحة أو يخالف الشريعة فإنه لا يُعد من السياسة الشرعية في شيء، وليس من الإسلام ، وحينئذ تصبح قوانين وضعية لا ارتباط لها بالشريعة الربانية" [13].

المبحث الثاني: السياسة الشرعية في الفكر الإسلامي

إن كلمة السياسة لم ترد في القرآن الكريم ، لذلك قد يتخذ بعض الناس من هذا دليلاً على أن القرآن أو الإسلام لم يهتم بالسياسة ولا ينظر إليها ولا شك في هذا القول بأنه ضرب من الخيال والمغالطة ، فكثير من الألفاظ لا توجد في القرآن ولكن مضمونها ومعناها جاء مثبوتاً بألفاظ أخرى توحي بنفس المعنى للفظ غير المثبوت وعلى سبيل المثال كلمة العقيدة ، فهي لا توجد في القرآن ، مع أن مضمون العقيدة موجود في القرآن بكامله من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والعقيدة هي القضية المركزية الأولى التي تدور حولها آيات القرآن الكريم ، وكذلك كلمة الفضيلة ، فهي لا توجد في القرآن الكريم ، مع أن القرآن من أوله إلى آخرة يحث على الفضيلة والتحلي بالقيم والمثل العليا النبيلة واجتناب الرذيلة. والقرآن لم يذكر لفظة السياسة بعينها وإنما جاء بما يدل عليها مثل كلمة الملك الذي يعني حكم الناس وأمرهم ونهيهم وقيادتهم في أمورهم ، حيث جاء ذلك في القرآن بصيغ وأساليب شتى، بعضها على سبيل المدح والآخر على سبيل الذم

---

[11] الدريني ، فتحي ، **خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم** ،ط2 ، بيروت : لبنان ، منشورات مؤسسة الرسالة ، 2013 ، ص19 .

[12] د. زهد ، عصام العبد، أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق** ، ص. 4

[13] ابراهيم ، محمد يسري ، **المشاركات السياسية المعاصرة في ضوء السياسة الشرعية** ، ط1 ، المجلد 1 ، منشورات دار اليسر ، 2011 ، ص15 .

فهناك الملك العادل، وهناك الملك الظالم والملك المستبد [14] والشورى والملك والحُكم والتمكين والخلافة حيث وردت هذه الألفاظ في الآيات التالية: [15]

قال تعالى: **[فَقَدْ آَتَيْنَا آَلَ إِبْرَاهِيمَ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَآَتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا]** {النساء:54}.

وذكر من آل ابراهيم يوسف υ الذي ناجى ربه فقال: **[رَبِّ قَدْ آَتَيْتَنِي مِنَ المُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ]** {يوسف:101} ، وكذلك ممن آتاهم الله الملك: طالوت الذي بعثه الله ملكاً لبني إسرائيل ليقاتلوا معه وتحت لوائه، قال تعالى: **[وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا] {البقرة:247}** .

وكذلك سليمان υ الذي آتاه الله مُلكاً لا ينبغي لأحد من بعده, وممن ذكره القرآن من الملوك: ذو القرنين الذي مكنه الله في الأرض وآتاه من كل شيء سبباً ، حتى اتسع ملكه من المغرب إلى المشرق [16] قال تعالى: **[وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي القَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ وَآَتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا] {الكهف:83–84}**.

كذلك ذكر القرآن ملكة سبأ, حيث قام مُلكُها على الشورى وليس على الاستبداد والقهر قال تعالى: **[قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ] {النمل:32}** .

أكد القرآن على الحاكمية لله في المجتمع وحذّر من الافتتان بالمناهج الأرضية الساقطة والانجراف مع أحكام الجاهلية قال تعالى: **[وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكَ] {المائدة:49}** .

هنا يوضح الحق تبارك وتعالى أن الأنظمة الجاهلية وعلى رأسها الأنظمة الرأسمالية والصهيونية وقوى الاستعمار والظلم تسعى جادة لإحداث زحزحة المسلمين عن عقيدتهم ، وعن تطبيق منهج الله في جانب الحكم والسياسة والاقتصاد والجهاد

---

[14] القرضاوي ، يوسف، **الدين والسياسة تأصيل ورد شبهات** ،ط1 ، القاهرة : دار الشروق 2007 ، ص28 .

[15] د. زهد ، عصام العبد ، أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق** ، ص6 .

[16] القاسمي ، محمد جمال الدين ، **محاسن التأويل** ،**1866– 1914** ، المحقق : محمد باسل عيون السود ، بيروت : لبنان ،منشورات دار الكتب العلمية ،2010 ، ص11 ، 89

على أن يبقى الإسلام طقوساً وشعائر مفرغة من مضمونها،لا تحكم إلا الجوانب المتعلقة بفقه الأحوال الشخصية من حياة الناس[17].

أما بالنسبة للسنة النبوية المطهرة فقد جاء فيها الحديث عن السياسة، فقد جاء عن أبي هريرة τ أن النبي ρ قال: (**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي, وإنه لا نبي بعدي, وسيكون خلفاء فيكثرون, قالوا: فما تأمرنا؟ قال: ؟؟؟ ببيعة الأول فالأول, وأعطوهم حقهم الذي جعل الله لهم, فإن الله سائلهم عما استرعاهم**) [18].

يمكن القول: إن أقدم نص وردت فيه كلمة السياسة بمعنى الحكم هو قول عمرو بن العاص لأبي موسى الأشعري في وصف معاوية: إني وجدته ولي عثمان الخليفة المظلوم، والطالب بدمه، الحسن السياسة ، الحسن التدبير، وكذلك ما جاء عن عمر بن الخطاب حيث قال: قد علمتُ – ورب الكعبة – متى تهلك العرب! فقام رجل من المسلمين فقال: متى يهلكون يا أمير المؤمنين؟ قال: حين يسوس أمرهم من لم يعالج أمر الجاهلية ولم يصحب الرسول ρ [19].

المبحث الثالث: أسس السياسة الشرعية

تقوم السياسة الشرعية في الإسلام على عدة أسس هامة منها التالي:

1- الحاكمية لله:

لقد اهتم القرآن الكريم بقضية الحاكمية لله اهتماماً بالغاً واعتنى بها عناية فائقة ومما يدلل على هذا الاهتمام أن الحاكمية لله ذُكرت في القرآن فيما يزيد على مائتي آية، وهذا الاهتمام يبرهن على أن مصير البشرية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بها، فإن كانت الحاكمية لله رب العالمين فهذا يعني تحقيق السعادة في حياة الناس واليسر والتقدم الحضاري والرفاه الاجتماعي والأمن والسلام الإقليمي والعالمي؛ ولأن الشريعة الإسلامية بأحكامها تنسجم مع فطرة الله التي فطر الناس عليها[20].

---

[17] د. زهد ، عصام العبد ، أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق** ، ص. 8

[18] أخرجه البخاري في صحيحه **كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل**، ج4، ص 169، رقم الحديث (3455).

[19] الفرضاوي ، يوسف ، الدين والسياسة تأصيل ورد شبهات ,، **مرجع سابق** ، ص31.

[20] زهد ، عصام العبد ، أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق** ، ص.9

2- العدل

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالعدل في الحكم بين الناس؛ لأن ذلك يعيد الحقوق إلى أصحابها ويرفع العداوة والبغضاء من النفوس ويولد الطمأنينة والراحة النفسية بين المتخاصمين حينما يقضي بينهم بالعدل [21] قال تعالى: **[وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى] {المائدة:8}** .

3- المساواة

إن مبدأ المساواة بين الناس يسكب في النفوس الرضى والطمأنينة ويجعلهم يحسون بحقيقة الانتماء لهذا الدين وإلى دولتهم التي ينتمون إليها فيدافعون عنها بكل قوة وإخلاص [22].

4- الشورى

إن الشورى من أسس وقواعد النظام السياسي الإسلامي، وهي واجبة على كل حاكم أو مسئول وهذا الحكم مستنبط من قوله تعالى: **[وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ] {آل عمران:159}** .

5- الطاعة:

لتحقيق الطاعة في المجتمع ينبغي على القيادة أن تبني الثقة المتبادلة بين الجنود والقيادة لكي يتم السمع والطاعة وبالتالي يتحد كافة أبناء المجتمع مع قيادتهم وتقوى الأمة وحينئذ تستطيع أن تبني مجداً وتحقق الكرامة والعزة والشرف، حيث قال أبو ذر τ: "إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مجدع الأطراف" [23].

---

[21] المصري ، مشير عمر ، **المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصر (رؤية فقهية معاصرة)** ، تقديم : اسماعيل هنية ، منشورات دار الكلمة للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص17 .

[22] السامرائي ، نعمان عبد الرزاق ، **النظام السياسي في الإسلام** ، المجلد 1 ، ط2 ، 2000 ، ص52 .

[23] صحيح مسلم، الجزء الثالث، **كتاب الإمارة**، باب8، رقم الحديث: 1837.

6- العبودية لله رب العالمين:

هو الخضوع لمنهج الله في كل شئون الدولة من الحكام والمحكومين وإذا صلحت العبادة تسمو النفوس ويستقيم السلوك وتصلح الأعمال قال تعالى: **[قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ العَالَمِينَ] {الأنعام:162}** .

المبحث الرابع: مصادر السياسة الشرعية

إن السياسة الشرعية حالها كحال باقي فروع الدين، كالفقه، والسيرة، والتفسير، وعلوم القرآن وغيرها لها مصادرها، وتتمثل في التالي: [24].

1- القرآن الكريم:

إن القرآن الكريم قد حوى كل صغيرة وكبيرة ولم يفرط في شيء قال تعالى: **[مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ] {الأنعام:38}** وجاء تفصيلاً وتبياناً لكل شيء، قال تعالى: **[وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا] {الإسراء:12}** ، ولذلك استطاع العلماء استمداد السياسة الشرعية من خلال نصوص الكتاب الكريم فقد استمدوا العدل في جميع الأمور والقضايا التي تواجه الناس في المجتمع من خلال قوله تعالى: **[وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ] {النساء:58}** ، وعملوا بالشورى بالكيفية التي تحقق هذا المعنى من خلال قوله تعالى: **[وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ] {الشُّورى:38}** ، وكذلك المساواة بين الناس في قوله تعالى: **[إِنَّمَا المُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ] {الحجرات:10}**. وأمثلة السياسة الاقتصادية في قوله تعالى: **[وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ] {الأنعام:141}** ، وقوله تعالى: **[مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ القُرَى فَللهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ] {الحشر:7}** ، وقوله: **[وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا] {المزمل:20}** .

2- السنة النبوية

تُعتبر السنة النبوية مصدراً من مصادر السياسة الشرعية ، ويعتمد عليها سواء كانت قولية أو فعلية أو تقريرية متواترة أو أحادية، فالنبي ρ كان يجتهد حينما يتأخر عنه الوحي كما اجتهد في أسرى بدر ويعمل عقله في بعض الأمور عندما أمر بعدم تتبير النخل في بداية الأمر اعتماداً على قوله تعالى: **[وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ] {الحجر:22}**، وعندما أخبره الصحابة

[24] د.زهد ، عصام العبد، أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق** ، ص.13

أنهم عندما يتبروا النخل بأيديهم يكون الإنتاج أكثر والثمر أجود قال: (أنتم أعلم بأمور دنياكم)، وأيضاً بنود صلح الحديبية خير دليل على ذلك والسيرة النبوية مليئة بالأمثلة الدالة على ذلك[25].

أستطيع القول بأن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر السياسة الشرعية؛ لأنها موضحة للقرآن الكريم وشارحة مفصلة ومبينة لآياته حيث قال ρ: **(تركت فيكم ما إن تمسكتم به، لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي، عضوا عليها بالنواجذ)** [26].

3- إجماع المسلمين

هذا المصدر الثالث من المصادر التي يعتمد عليها في توجيه السياسة الشرعية، وهو في حقيقته راجع إلى الكتاب والسنة، وهو يعني اتفاق المجتهدين من أمة محمد ρ على حكم شرعي في عصر من العصور وفق شروط محدودة، ومن أمثلته إجماع الصحابة τ على خلافة أبي بكر الصديق بعد وفاة رسول الله ρ، والإجماع من علماء الأمة على تنصيب الأمير العام الذي يحكم البلاد بشريعة الإسلام [27].

4- القياس:

هو تعدي الحكم من الأصل إلى الفرع، أي بقياس الثاني على الأول، مع وجود علة متحدة تربط بينهما وأمثلته كثيرة منها: بطلان قضاء القاضي وهو مريض، قيس على عدم جواز قضاء القاضي وهو غضبان؛ لاجتماع علة تشتت الفكر في الحالتين[28].

5- الرأي:

هو ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وعصف للذهن عملاً بقوله تبارك وتعالى: **[فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا] {الحج:46}** ، وقوله تعالى: **[إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ] {ق:37}** ، وقوله تعالى: **[إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا] {الإسراء:36}**، ومن أشهر من عمل به أبو بكر

---

[25] **المرجع السابق** ، ص.14

[26] أخرجه الترمذي في سننه، ج5، ص 663، رقم الحديث (3788)، وقال الترمذي حسن غريب صححه الألباني.

[27] السامرائي ، نعمان عبد الرزاق ، **مرجع سابق** ، ص159 .

[28] د. زهد ، عصام العبد ، أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق** ، ص.15

وعمر ففي قصة عمر τ مع المرأة التي حملت وكان زوجها قد غاب عنها في الجهاد فرجع فاختلف في حملها فأشار معاذ على عمر انتظار المولود للحكم بشأنها فلما جاء المولود أقسم أبوه أنه قطعة منه، فقال عمر لولا معاذ لهلك عمر [29]، وهكذا كان الصحابة الكرام يُعملون عقولهم فيما لا نص عليه وكذلك المفسرون يفسرون القرآن الكريم بالرأي ضمن شروط متحققة في المفسر بالرأي[30].

نتائج الدراسة

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أهم النتائج والمتمثلة في :

1- أكدت الدراسة أن السياسة الشرعية أحد العلوم في الفكر الإسلامي، وهي أداة بيد ولاة الأمر في الدولة لقيادة الأمة وتحقيق مصالحها الدينية والدنيويّة على السواء.

2- أوضحت الدراسة بأن على العلماء المعاصرين أن يهتموا بدراسة السياسة الشرعية، وكيف تنظر في معالجة للمسائل المستجدة في حياة الناس حسب التطور الحضاري مواكبة للعصر الحديث .

4-أظهرت الدراسة بأن الفقهاء أعتنوا بهذا الفن فصنفوا فيه مصنفات كثيرة ومفيدة في سياسة الدين والدنيا، والفرد والمجتمع وسياسة الدولة في إدارتها للبلاد والعباد داخلياً، وبناء علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى ، في ظل المحافظة على أحكام الشريعة وتحقيق مقاصدها ، إلا أنها كانت محصورة في الأدراج ولم تترجم على أرض الواقع .

5- بينت الدراسة بأن السياسة الشرعية في الإسلام تقوم على عدة أسس هامة المتمثلة في الحاكمية لله والعدل والمساواة والشوري (الديمقراطية) والطاعة والعبودية لله رب العالمين ، حيث أن كلمة السياسة لم ترد في القرآن الكريم ، لذلك قد يتخذ بعض الناس من هذا دليلاً على أن القرآن أو الإسلام لم يهتم بالسياسة ولا ينظر إليها ، فكثير من الألفاظ لا توجد في القرآن ولكن مضمونها ومعناها جاء مثبوتاً بألفاظ أخرى توحي بنفس المعنى للفظ غير المثبوت .

6- كشفت الدراسة إن السياسة الشرعية حالها كحال باقي فروع الدين، كالفقه، والسيرة، والتفسير، وعلوم القرآن وغيرها لها مصادرها، وتتمثل في مصادرها ، القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع المسلمين والقياس والرأي.

---

[29] الشافعي ، جابر عبد الهادي سالم، **ترسيخ العمل بالسياسة الشرعية في ظل اتجاهات العولمة دعوة للإصلاح التشريعي في الوطن العربي** ، الإسكندرية : مصر ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، بدون تاريخ ، ص 57 وما بعدها .

[30] د. زهد ، عصام العبد زهد، أولويات السياسة الشرعية. دراسة قرآنية موضوعية، **مرجع سابق** ، ص.15

توصيات الدراسة

بناء على ذلك أوصي بالتالي :

1- على الباحثين أن يقوموا ببحث ودراسة كيف عالج الإسلام آلية الحكم وبناء المؤسسات وكيفية العمل بها وتوضيح لعامة الناس بوجوبها من منظور السياسة الشرعية .

2- على المهتمين من البحاث إقامة الدراسات التي تبين كيف يصنع دستور من خلال ضوابط وتشريعات قانونية وفق منظور السياسة الشرعية ، لإعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة على أسس سياسة الدين والدنيا، والفرد والمجتمع وسياسة الدولة في إدارتها للبلاد والعباد داخلياً، وبناء علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى .

3- العمل على القيام بمؤتمرات وندوات متخصصة تبين بأن السياسة الشرعية هي العلوم السياسية من منظور إسلامي وحالها كحال باقي فروع العلوم الإنسانية والإسلامية ، كالفقه، والسيرة، والتفسير، وعلوم القرآن وغيرها لها مصادرها، وتتمثل في مصادرها، القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وإجماع المسلمين ، والقياس والرأي .

المصادر والمراجع :

– القرآن الكريم .

– الحديث النبوي الشريف:

1- أخرجه البخاري ، **في صحيحه كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل**، ج4، رقم الحديث (3455).

2- أخرجه الترمذي في سننه، ج5، ص 663، رقم الحديث (3788)، وقال الترمذي حسن غريب صححه الألباني .

– الرسائل العلمية :

1- الرفاعي ، جميلة عبد القادر شعبان ، **السياسة الشرعية عند الإمام ابن قيم الجوزية** ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية ، 1999 .

– الكتب :

1- ابراهيم ، محمد يسري ، **المشاركات السياسية المعاصرة في ضوء السياسة الشرعية** ، ط1 ، المجلد 1 ، منشورات دار اليسر ، 2011

2- أحمد ، فؤاد عبد المنعم ، السياسة الشرعية ودورها في تطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب ،**الندوة العلمية تطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب** ، الرياض : السعودية ، 30 -31 / 5 / 2006 .

3- تاج عبد الرحمن، **السياسة الشرعية والفقه الإسلامي** ، الجزء الأول ، 1995

4- الدريني ، فتحي ، **خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم** ،ط2 ، بيروت : لبنان ، منشورات مؤسسة الرسالة ، 2013 .

5- زهد ، عصام العبد، **أولويات السياسة الشرعية : دراسة قرآنية موضوعية**، فلسطين، جامعة الاقصى، 2014، ص3.

6- سمارة ، إحسان عبد المنعم عبد الهادي ، **النظام السياسي في الإسلام "نظام الخلافة الراشدة"** ، ط1 ، المجلد 1 ، عمان : الأردن ، منشورات دار يافا العلمية للنشر والتوزيع والطباعة ، 2000 .

7- السامرائي ، نعمان عبد الرزاق ، **النظام السياسي في الإسلام** ، المجلد 1 ، ط2 ، 2000.

8- الشافعي ، جابر عبد الهادي سالم، **ترسيخ العمل بالسياسة الشرعية في ظل اتجاهات العولمة دعوة للإصلاح التشريعي في الوطن العربي** ، الإسكندرية : مصر ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، بدون تاريخ .

9- صحيح مسلم، **كتاب الإمارة**، الجزء الثالث ، باب8، رقم الحديث: 1837.

10- القرضاوي ، يوسف، **الدين والسياسة تأصيل ورد شبهات** ،ط1 ، القاهرة : دار الشروق 2007.

11- عطوة ، عبد العال أحمد ، **المدخل إلي السياسة الشرعية** ، ط1 ، المجلد 1 ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1993 ، ص15 .

12- القاسمي ، محمد جمال الدين ، **محاسن التأويل** ،**1866- 1914** ، المحقق : محمد باسل عيون السود ، بيروت : لبنان ،منشورات دار الكتب العلمية ،2010 .

13- المصري ، مشير عمر ، **المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصر (رؤية فقهية معاصرة)** ، تقديم : اسماعيل هنية ، منشورات دار الكلمة للنشر والتوزيع ، 2006 .

14- ابن منظور ، **لسان العرب** ، المجلد العاشر ، دار النوادر (8/175-179).

15- ابن منظور، **لسان العرب** ،(109,108/6) ، **والمعجم الوسيط**، (462/1)، وأيضاً **القاموس المحيط للفيروز أبادي** ،ج2 ، فصل السين .